الآثار السلبية لتغيرات الإيرادات في الموازنة العامة للعراق للمدة ١٩٧٠-٢٠١٩

م.د. سراء سالم داود الجرجوسي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
Saraa_salem@uomosul.edu.iq

المستخلص:

المشكلة التي يعاني منها العراق في الموازنة العامة عدم القدرة والسيطرة على اعادة تنظيم الإيرادات العامة لمواجهة المشكلات المتعددة التي يتعرض لها العراق خلال فترات زمنية طويلة من خلال الاعتماد الرئيسي على الإيرادات النفطية وعدم الاهتمام وضعف القدرة على التغيير في الهيكلية الضريبية كمعوضة للايرادات النفطية في حالة حصول التذبذب في اسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه وعدم قدرتها على تنشيط القطاعات الاقتصادية من اجل خلق قطاعات منتجة وفيها ايرادات متنوعة لتغذية الموازنة نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها العراق، وتم اعتماد ارقام الموازنة الفعلية لسنة ٢٠١٨ في وضع موازنات تقديرية لأفضل ولأسوأ موازنة تعتمد في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للعراق، وتم تحليل الإيرادات العامة من حيث مكوناتها النفطية والضريبية والاخرى من خلال سلسلة زمنية ١٩٧٠ ولغاية ٢٠١٩ لمعرفة التغيرات التي حصلت خلال تلك الفترة والوقوف على اسبابها لذا تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات وكان من اهمها، التذبذبات الكبيرة في مكونات الإيرادات العامة خلال ٥٠ سنة، واعتماد موازنة العراق لفترة طويلة من السنوات على الإيرادات النفطية وبنسبة ٨٥%-٩٨% من الإيرادات العامة وهذا مما جعل عدم الاهتمام بالإيرادات الضريبية وكذلك سوء استخدام واستغلال للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الحصول على الإيرادات. لذا يوصي البحث بجملة من التوصيات واهمها: خصخصة مؤسسات القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص مع ضمان استمرار العاملين فيها وبضوابط وشروط قانونية متفق عليها، تقوم الدولة بأنشاء وتنفيذ بالكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشغيل العاملين فيها وبيعها للقطاع الخاص وان مشروعات مخططة ومنظمة وحسب حاجة الاقتصاد والمجتمع لها، خلق والعمل بأسلوب التعاونيات co-op على مختلف القطاعات الاقتصادية وتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة وترفع من المستوى المعاشي للافراد والحفاظ على مستويات مقبولة للاسعار والحد من حجم الاستيراد من خلال الانتاج المحلي للتعاونيات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، الموازنة العامة العراقية، الإيرادات العامة.

The negative effects of changes in revenues in the general budget of Iraq for the period 1970-2019

Lecturer Dr. Saraa Salim Dawood Al-Jurgoose
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

The problem that Iraq suffers from in the general budget in the inability and control to reorganize public revenues to faces during long periods of time. Through the main dependence on oil revenues, lack of interest and the weak ability to change the tax

structure as compensation for oil revenues in the event of fluctuation in oil prices and the decrease in global demand for it. Its inability to activate the economic sectors in order to create productive sectors with diversified revenues for the budget as a result of the circumstances that Iraq went through. The actual budget number for the year 2018 have been approved in drawing up estimated budget for the best, not least budget adopted in the economic and social environment of Iraq . Public revenues were analyzed in terms of their oil components tax, and other through a time series from 1970 to 2019 to know the changes that occurred during that period and to determine their causes.

Therefore, many conclusions were reached the most important of which is the large fluctuations in the components of public revenues within 50 years and the adoption of the Iraq budget and the long period of years on oil revenues and the proportion of 85%-98%. Lack of interest in tax revenues and misuse and exploitation of the various economic sectors in obtaining revenues. So the research recommends a set of recommendation, privatization of public sector institutions and their sale to the private sector. While ensuring the continuity of their workers and with agreed legal controls and conditions, the state establishes and fully implements small and medium enterprises, employing their workers and sells it to the private sector. Creating and working in a co-op method on various economic sectors, employing the largest possible number of manpower, maintaining acceptable levels of prices, and limiting the volume of import through the local production of cooperatives.

Keywords: Iraqi economy, Iraqi public budget, Public revenue.

المقدمة

حصلت عدة عوامل عديدة ومتغيرات اقتصادية وسياسية مختلفة ادت الى تعميق القصور في طبيعة الإيرادات العامة لموازنة الدولة العراقية عبر فترات زمنية طويلة ومختلفة وانعكس هذا في خلق عدم التوازن بين القنوات التي تغذي الموازنة من حيث الإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الاخرى من النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية والرسوم والايجارات وغيرها وهذا خلق نقاط قوة وضعف في الإيرادات واصبحت الكفة تتجه نحو الإيرادات النفطية دون غيرها من الإيرادات.

حصلت تغيرات كبيرة في الموازنة العراقية وخاصة في السنوات الاخيرة خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ بسبب اعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية بصورة شبه كاملة فقد اثر ذلك في ايرادات ونفقات الموازنة وبما ان الإيرادات الضريبية بكل انواعها تشكل عادة الجانب الرئيسي في موازنات دول العالم الا انها لم تشكل جزءا مهما من موازنة العراق خلال هذه الفترات وبقى الاعتماد على الإيرادات النفطية وقد حصل ارتفاع كبيرفي اسعار النفط خلال فترات طويلة ادى الى عدم اهتمام الدولة في مواردها من الضرائب وعدم وضع نظام ملائم وعدم تطوير النظام الضريبي في العراق

منهجية البحث

مشكلة البحث: المشكلة الرئيسية هل لدى الدولة العراقية القدرة على اعادة تنظيم الإيرادات العامة لمواجهة المشكلات المتعددة بالاعتماد على الإيرادات النفطية، والى اي مدى تستطيع الدولة توسيع نطاق الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية ان التغير في الإيرادات العامة وخاصة الإيرادات النفطية يؤثر على الإيرادات الضريبية والإيرادات الاخرى ويتعكس في تحديد ايرادات لبناء موازنة سليمة.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

١. تحديد مكونات الموازنة العراقية من الإيرادات ذات الطبيعة النفطية والاخرى.
٢. بيان الدور الرئيسي للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة.
٣. تأشير التذبذبات الحاصلة في الإيرادات النفطية واثارها السلبية والايجابية في الموازنة.
٤. تأشير ضعف حجم الإيرادات الضريبية والاخرى في الموازنة في السنوات الحالية.
٥. امكانية تعظيم الإيرادات الاخرى للاستفادة منها في جعلها مكون رئيسي في الموازنة العامة.
٦. اعطاء نظرة عن اهم الصعوبات اعداد الموازنة العراقية بسبب التذبذب الكبير في مكوناتها.

اهمية البحث: يظهر عدة جوانب في البحث ومن اهمها:

١. يمكن الاستفادة من هذا البحث من خلال تحديد المشكلات التي واجهت وتواجه تمويل الموازنة العراقية.
٢. تقديم بعض المقترحات لإعادة التوازن في تمويل الموازنة وعدم اعتمادها على مصدر واحد.
٣. يوضح البحث المجالات الاخرى لتغذية الموازنة كالضرائب بأنواعها المباشرة وغير المباشرة مما يساعد معدي الموازنة الاستفادة من هذا المصدر.
٤. تقديم صورة واضحة عن التذبذبات في ايرادات الموازنة بهدف معالجتها.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي ونموذج مقترح للموازنة التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العراق

المبحث الأول: الجانب النظري

الاقتصاد العراقي تاريخ من اللا استقرار

مر الاقتصاد العراقي بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة ومتعددة منها بفترات رخاء وانتعاش واخرى بفترات صعبة وصعبة جدا من كساد وتضخم، منذ عقود سابقة بحيث جعلت من حصول تغيرات كبيرة في العديد من المتغيرات الجزئية على مستوى السوق والمتغيرات الكلية على مستوى الاقتصاد، وخلقت العديد من المشكلات والازمات الاقتصادية والمالية التي ادت الى اختلالات الهيكلية الاقتصادية ولفترة طويلة من الزمن.

السياق الزمني للاقتصاد العراقي خلال المدة (الثلاثينات من القرن الماضي وحتى ٢٠١٩):

عملت الباحثة على تحديد ما كان عليه الاقتصاد العراقي وما طرأ عليه بكل فترة من الفترات التالية من خلال الاسترشاد بالمراجع والكتابات ذات العلاقة بهذا الشأن.

١. فترة الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي: كان اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي على القطاع الزراعي والذي تمثل بـ ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعظم القوى العاملة تعمل في هذا القطاع وان ٥٣% من القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي، وبتلك الفترة لم يعتمد الاقتصاد العراقي على خطة تنمية اقتصادية، ولم يكن تنظيم لعملية تنفيذ برامج القطاع الزراعي. (جواد، علي، ٢٠٠٦، ١٢-١٣)
٢. فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي: شهدت تغير ملحوظ وخاصة بعد تأميم النفط سنة ١٩٧٣، واصبح النفط مورد رئيسي ومصدر مهم واساسي لتمويل الموازنة العامة، وضعت خطة

للتنمية الاقتصادية تعتمد في تنفيذها وتطبيقها على الإيرادات النفطية تميزت تلك الفترة بالازدهار والانتعاش الاقتصادي ولكن بالوقت نفسه دخل العراق في التبعية الاقتصادية مع الاقتصاد العالمي وارتبط بالسوق العالمي واصبح اكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية وارتبط بالتذبذب في الطلب والسعر العالمي للنفط، وتعد افضل فترة عاش بها الاقتصاد العراقي، وحاول العراق ان يعيد ويغير من هيكليته الاقتصادية ويضع خطط اقتصادية وتنموية واضحة لمعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية ويضع خطط اقتصادية وتنموية واضحة لمعالجة المشكلات الاقتصادية على مختلف القطاعات الاقتصادية والسعي نحو تقليل الاعتمادية الريعية في موازنته ولكن الذي حصل تعرض الى سلسلة من المشكلات الاقتصادية والسياسية جعلته عاجزا عن تنفيذ ما يخطط له للتغلب على ازماته. (زيني، ٢٠٠٩، ٥٥-٦٠) (ياسر، ٢٠١٣، ٨-١٤) (كاظم، ٢٠١٧، ٤٦-٤٧)

٣. فترة الثمانينات من القرن الماضي: في بداية الفترة اندلعت الحرب العراقية-الايرانية التي شكلت عبئا ثقيلا على الموازنة العامة، وخصصت معظم الموازنة نحو قطاع الدفاع وشهدت انخفاض كبير في الإيرادات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط وصعوبة تصدير النفط مما اضطرت الحكومة العراقية اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي مما جعلها مثقلة بالديون مقابل انخفاض في الإيرادات النفطية والنفقات العالية واستنزاف الاحتياطي النقدي، مما ادى الى: تدهور الاوضاع الاقتصادية، تدهور البنى التحتية، التوقف شبه التام لبعض القطاعات الاقتصادية. مما اجبر الدولة على التوقف في وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية والتنموية وبالتحديد الخطط الاستثمارية مما انعكس بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي واتخاذ سياسة مالية تتناسب مع تلك الاوضاع من خلال تخفيض الضرائب والغاء العديد منها وبنفس الوقت وترشيد الانفاق العام واضطرت الى فكرة الخصخصة للعديد من المعامل والمصانع التابعة للدولة ونقل ملكيتها للافراد والقطاع الخاص وهذه تعد نقطة انطلاق وتحول في سياستها المالية من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد من خلال ملكية القطاع العام لكافة الشركات والمصانع والمعامل وغيرها. وفي نهاية فترة الثمانينات انتهت الحرب العراقية-الايرانية أصبح الاقتصاد العراقي مثقل بالاعباء والديون والعجز الكبير في الموازنة العامة. (زيني، ٢٠٠٦، ٤٨-٥٢)، (فيهمر، منصور واخرون، ٢٠١٧، ١٦-٢٠)، (الربيعي، ٢٠٠٧).

٤. فترة التسعينات من القرن الماضي: جاءت فترة صعبة ومظلمة على العراق في دخوله للاراضي الكويتية وبعدها فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه كعقوبات اقتصادية من قبل دول التحالف والضربات القاسية على اقتصاده مما ادى الى توقف تصدير النفط ومعظم الاستيرادات والصادرات بحيث أصبح العراق مغلق كليا بتجارته الخارجية مع توقف شبه تام لكافة القطاعات الاقتصادية بسبب تحطيم كامل للبنى التحتية مما ادى الى:

- انخفاض كبير في قيمة الدينار العراقي امام العملات الصعبة وخاصة الدولار.
- نقص كبير في العملات الصعبة واللجوء الى السوق السوداء في بيع وشراء العملات الصعبة.
- التضخم الركودي وخاصة في اسعار السلع الضرورية (الغذاء والدواء).
- انخفاض متوسط دخل الفرد العراقي.
- توفق نهائي للصادرات النفطية والتي تعد الايراد الرئيس للموازنة العامة.
- النقص الكبير في المواد الغذائية والدوائية والسلع الضرورية الاخرى.
- النقص الكبير في الطاقة الكهربائية والوقود وقطع الغيار والمواد الاولية.

- عجز كبير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

وأصبح توقف شبه تام لكافة الانشطة الاقتصادية واخذت الدولة تعتمد على قطاع التصنيع العسكري الى ان جاءت مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء وكانت المتنفس البسيط لاقتصاد العراق فأصبح الشعب العراقي يعيش ضمن حصة غذائية محددة تكفي لاحتياجاته الضرورية وبالمقابل جميع المشروعات الاستثمارية معطلة عن العمل وتجميد امواله واحتياطاته النقدية مما اضطرت الدولة الى طبع العملة المحلية للتداول محليا ولدفع الاجور والرواتب للعاملين في القطاع العام الى سنة ٢٠٠٣. (خليل، ٢٠١٩)، (قصي، ٢٠١٠،٨-١٤)، (السيد علي، ١٩٩٨، ٧٢-٧٤) (معروف، ٢٠١٦، ٦٤٩-٦٥٠).

٥. الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٩: بدأت ازمات اخرى جديدة في العراق دخول القوات الامريكية للاراضي العراقية وبدأ الدمار الشامل وانهيار القطاعات الاقتصادية وارتفاع حدة التفاوت في مستويات الدخول بين افراد المجتمع وظهر استنزاف كبير للموارد الاقتصادية وبالتحديد المورد الاستراتيجي (النفط) وهجرة العقول والخبرات وتشوهات هيكلية وضريبية ومالية وسعرية في الاقتصاد العراقي مع استنزاف قدراته المالية نتيجة ثقل الديون وتراجع مؤشر النمو الاقتصادي والاعتماد على مورد النفط في الموازنة مع ارتفاع في معدل النمو السكاني وسط تهديدات امنية وسياسية ومشكلة الفساد المالي والاداري العالي جدا واصبح من الصعب السيطرة عليه ومعالجته. وتم وضع العديد من السياسات المالية والنقدية ومجموعة من الخطط الاقتصادية والتنموية ولكنها لم تنفذ مجرد برامج وخطط على الورق مقابل تخصيصات مالية كبيرة تنفق ولم تحقق اهدافها مما زاد من تفاقم الازمات المالية والاقتصادية والاجتماعية. استمر التوقف في مختلف الانشطة الاقتصادية والتقادم في الالات والمعدات وقلة الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الانتاج وسببه الرئيسي الوضع الامني الذي يعيشه العراق في تلك الفترة، ومن هنا بدأت نقطة التحول من نظام التخطيط المركزي الى قوى السوق ومن هذا التحول لابد ان يفسح المجال للقطاع الخاص والشركات الخاصة واعادة الهيكلية الاقتصادية وفقا للفلسفة الاقتصادية الجديدة واعادة البنى التحتية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن الذي حصل ان مؤسسات الدولة اصبحت تعاني من تخمة في الايدي العاملة بكافة مستوياتها وخاصة الاداريين وليس العاملين المنتجين بحيث وصل عدد العاملين بالقطاع العام اكثر من ٤ مليون فرد اذا احتسب معهم العقود والاجور اليومية والحشد الشعبي والعشائري، وان عدد المتقاعدين اكثر من ٣ مليون متقاعد وهذا حسب احصائية ٢٠١٩ اصبح هناك غياب بالكيفية المثلى لتوجيه الموارد الاقتصادية من خلال استنزاف كبير للمورد الناضب الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي من دون غيره من الإيرادات لتغطية النفقات وتمويل الموازنة العامة وكذلك سوء توجيه بالموارد البشرية والادارية. فضلا عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر وبالوقت نفسه ارتفاع معدلات البطالة المقنعة في القطاع العام الذي سبب بعبء كبير على الموازنة واصبحت معظم الموازنة موجه نحو الاجور والرواتب للعاملين في الدولة ولم يمنح اي فرصة للنفقات الاستثمارية. المشكلة في غياب القطاع الخاص الذي يمتص جزء كبير من العاطلين عن العمل بسبب الظروف الامنية والقرارات والقوانيين التي تضعها الدولة امام الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي)، فضلا عن هروب رؤوس الاموال بسبب اعمال الهجرة والتهجير الذي تعرض

له افراد المجتمع العراقي مما ادى الى ضعف الاستثمارات الخاصة وعدم وجود بيئة استثمارية آمنة وصالحة لاقامة واستدامة الاستثمارات بكل انواعها وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع تفاقم مشكلة الفساد الاداري والمالي الذي له كلفة اقتصادية واجتماعية عالية جدا والذي له اسبابه المعقدة ويعد ازمة كبيرة تحتاج الى حل جذري وآثاره السلبية في تأخير عملية التنمية لذا اصبحت السياسة الاقتصادية في العراق متخبطة مع غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والذي جعل من المشكلة الاصعب عدم الاهتمام بأزمة البنى التحتية من حيث الماء والكهرباء وشبكات الاتصالات والمواصلات بكل انواعها التي تعد الركيزة الاساسية لاقامة القطاعات الاقتصادية المختلفة مع ارتفاع كبير في الملوثات البيئية الكيمياوية والنووية وغيرها على الرغم من عمليات التخريب والسرقة والحرق لحقول النفط، الا انه بقى المورد الرئيسي والاستراتيجي للاقتصاد من حيث الكميات المستخرجة والمصدرة للسوق ويشكل النسبة الاكبر في موازنة الدولة في الإيرادات العامة مع اهمال كبير وواضح لكافة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي التي ظهرت حالة التصحر والملوحة في العراق بشكل واضح جدا وسريع ونقص كبير في المياه نتيجة استغلال دول الجوار لنهري دجلة والفرات والتلوث البيئي في التربة والمياه والهواء وظهور الحشرات والافات الزراعية التي قضت على المحاصيل والاراضي الزراعية وعدم تشجيع ودعم الفلاحين مما انعكس في الاعتماد على الاستيرادات لكافة المحاصيل الزراعية والغذائية وجعلها منافسة للمنتوج المحلي من حيث الجودة والكمية والسعر وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الاخرى المعطلة. وفي عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حصل انخفاض كبير في اسعار النفط بسبب ازمة الرهن العقاري وانخفاض الطلب على النفط وبعد تعافيه من هذه الازمة انصدم بأزمة اخرى سقوط ثلث العراق بيد (داعش) في عام ٢٠١٤ وقد استمرت ٣ سنوات وارتفع فيها عدد النازحين وكانت فترة حرجة جدا في الاقتصاد العراقي وغياب المستثمرين وتعرض الى مشكلات اقتصادية عديدة. وبعدها ظهرت ازمة الشارع العراقي والاحتجاجات التي قام بها الشعب العراقي مما عطل النشاط الاقتصادي والتي لازالت قائمة الى اليوم وثم انصدم بالازمة الصحية العالمية كوفيد-١٩ في سنة ٢٠٢٠ التي اثرت بشكل فاعل ورئيس في توقف النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي وادت الى ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر بشكل واضح والمشكلة لم تقتصر على الاقتصاد العراقي ولكن العالمي وهذا اثر بشكل مباشر في انخفاض الطلب على النفط مقابل عرض كبير وانخفاض كبير في اسعار النفط وهذه بحد ذاتها تعد صدمة نفط بالوقت الذي تعتبر الصين ثاني دولة مستوردة للنفط العراقي ولازالت الازمة مستمرة. وبالنتيجة نرى ان العراق يختلف في تحمله للصدمات لكون الازمات فيه تراكمية لم تنهي ازمة وتأتي بأخرى قبل ان يتم علاجها وأصبح لكل ازمة لها جذورها في الاقتصاد العراقي، في حين اقتصاديات العالم تتعرض الى ازمات ولكن تتعافى منها بسرعة او ببطء وبعد التعافي ربما تأتي أزمة اخرى وتأخذ ايضا بالمعالجة ومعظم الدول لديها اساليب للتحوط من الازمات وطرق علاجها. (الزبيدي، ٢٠٠٥، ١٠-١٨)، (احمود، ٢٠١٠، ٣-٩)، (علوان، ٢٠١٣، ٢-١١)، (عيد، ٢٠٢٠)، (داود، ٢٠١٧، ٦-١٠).

المبحث الثاني: الجانب التحليلي

لإعطاء فكرة عن الإيرادات النفطية ودورها الرئيسي في مكونات الإيرادات العامة مقارنة بالإيرادات الضريبية والاخرى في الموازنات بالامكان عرض ما شكلته الإيرادات النفطية والضريبة والاخرى كنسبة من الإيرادات العامة للمدة ١٩٧٠-٢٠١٩.

الجدول (١): نسبة الإيرادات النفطية والضريبية وإيرادات اخرى من الإيرادات العامة للمدة ١٩٧٠-٢٠١٩

السنة	الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية/الإيرادات العامة	ايرادات اخرى/الإيرادات العامة
١٩٧٠	٥٥,٤٧	٢٨,٦٠	١٥,٩٣
١٩٧١	٦٩,٦١	٢٣,٢٠	٧,١٩
١٩٧٢	٦٠,٥٣	٢٩,٦٥	٩,٨٢
١٩٧٣	٨٢,٠١	١٢,٩٨	٥,٠١
١٩٧٤	٨٦,٥٧	٨,٧٢	٤,٧١
١٩٧٥	٨٦,٤٥	٨,٨٣	٤,٧٢
١٩٧٦	٦٧,٥٦	٨,١٧	٢٤,٢٧
١٩٧٧	٨٦,٢٥	٩,٥٠	٤,٢٥
١٩٨٧	٨٨,٢٣	٧,٢١	٤,٥٦
١٩٧٩	٨٨,٩٦	٦,٢٥	٤,٧٩
١٩٨٠	٩٤,٠٩	٤,٨٣	١,٠٨
١٩٨١	٨٨,٣٠	٨,٤٥	٣,٢٣
١٩٨٢	٨٤,٤٤	١٢,٤٧	٣,٠٧
١٩٨٣	٧٦,٢٨	١٨,٨٠	٤,٩١
١٩٨٤	٧٨,٣٤	١٢,٨١	٨,٨٤
١٩٨٥	٨٠,١٥	١٣,١٠	٦,٧٣
١٩٨٦	٧١,٩٤	١٥,٣٥	١٢,٧٠
١٩٨٧	٧٦,٦٢	١٠,٤٢	١٤,٩٦
١٩٨٨	٦٧,٦٠	١٤,٣٦	١٨,٠٢
١٩٨٩	٧٢,٧١	١٤,١٢	١٣,١٦
١٩٩٠	٤٨,٢٠	١٠,٨٠	٤١,٢٠
١٩٩١	٤٧,٦٠	٩,٨٠	٤٥,٢٠
١٩٩٢	٤٤,٠٠	١١,٦٠	٤٦,٠٠
١٩٩٣	٣٢,٢٠	١٤,٤٠	٥٤,٣٠
١٩٩٤	١٩,٥٠	١٣,٢٠	٦٦,٩٠
١٩٩٥	٢٥,٤٠	١٢,٧٠	٦١,٩٠
١٩٩٦	٣٢,٤٠	١٦,٧٠	٥٠,٩٠

السنة	الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية/الإيرادات العامة	ايرادات اخرى/الإيرادات العامة
١٩٩٧	٤٨,٧٠	١٧,٦٠	٣٣,٧٠
١٩٩٨	٣٢,٥٠	٢٤,٨٠	٤٢,٧٠
١٩٩٩	٣٢,٦٠	٣١,٩٠	٣٥,٤٠
٢٠٠٠	٤٠,٤٠	٢٩,٠٠	٣٠,٦٠
٢٠٠١	٤٥,٠٠	٣٥,٨٠	١٩,٣٠
٢٠٠٢	٥٣,٨٠	٣١,٢٠	١٥,١٠
٢٠٠٣	٩٨,٤٠	٠,٠٠٢	١,٦٠
٢٠٠٤	٩٨,٨٠	٠,٥٠	٠,٧٠
٢٠٠٥	٩٧,٦٠	١,٢٠	١,٢٠
٢٠٠٦	٩٥,٦٠	٠,٨٠	٣,٧٠
٢٠٠٧	٩٤,٥٠	٢,٢٠	٣,٣٠
٢٠٠٨	٩٤,٦٠	١,٢٠	٤,٢٠
٢٠٠٩	٩٠,٩٠	٣,٧٠	٥,٤٠
٢٠١٠	٩٠,٦٠	٢,١٠	٧,٢٠
٢٠١١	٩٠,٣٠	٢,٢٠	٧,٥٠
٢٠١٢	٩٢,٩٠	١,٩٠	٥,٢٠
٢٠١٣	٩٢,٦٠	٢,٢٠	٥,٥٠
٢٠١٤	٩٥,٧٠	٢,٤٠	١,٩٠
٢٠١٥	٨٣,٦٠	٦,٦٠	٩,٧٠
٢٠١٦	٦٩,٠٠	٧,٣٠	٢٣,٧٠
٢٠١٧	٨٧,١٠	٩,٠٠	٤,٩٠
٢٠١٨	٨٤,٢٠	١٠,١٠	٥,٧٠
٢٠١٩	٨٦,٠٠	٩,٨٠	٣,٢٠

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البيانات الصادرة من:

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.
- وزارة المالية على الموقع: (http//www.mof.gov.iq/pages/MainMof.aspx).
- الويس، خولة سليمان،١٩٩٨، الآثار الاقتصادية للحصار في التمويل والتضخم والاستخدام، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- شاني، سلام كاظم، ٢٠١١، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق ١٩٨٨-٢٠٠٩ رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

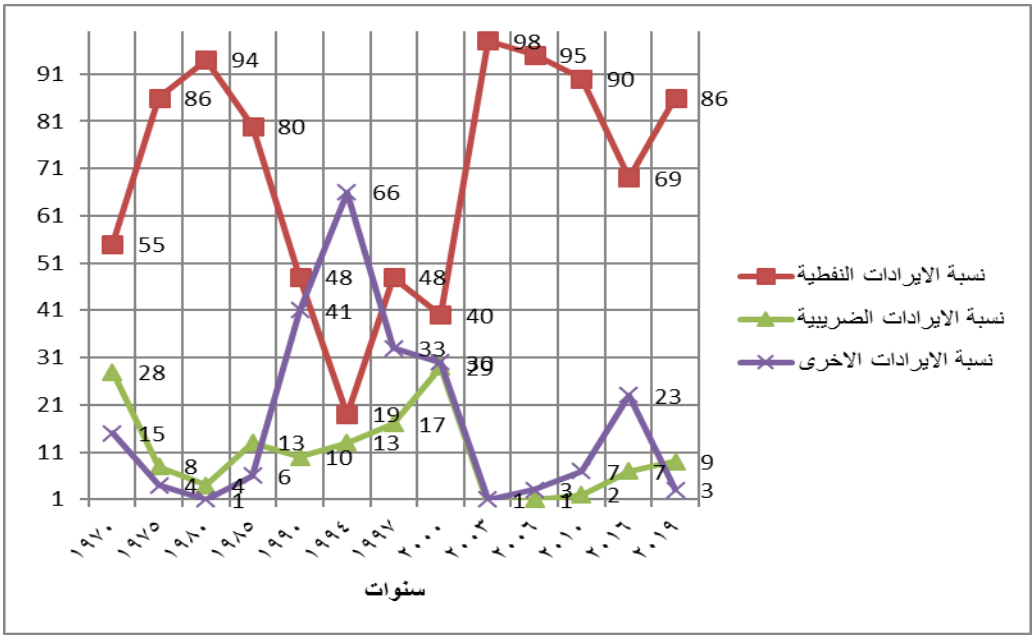

من دراسة الجدول والذي يوضح الإيرادات في الموازنة العامة العراقية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٩ عن كافة المصادر سواء كانت الإيرادات النفطية او الإيرادات الضريبية والإيرادات الاخرى نلاحظ:

١. التذبذب الكبير في الإيرادات وظهر ذلك واضحا خلال فترات معينة خلال هذه الفترة.
٢. التأثير الكبير للإيرادات النفطية على الموازنة وهذا طبيعي كون العراق يعتمد على الإيرادات النفطية كمورد رئيسي في الموازنة وبمختلف الظروف.

وبتحليل الجدول (١) نرى:

أولاً. في سنة ١٩٧٠ شكلت الإيرادات النفطية نصف الإيرادات العامة للدولة في الموازنة والإيرادات الضريبية ربع الإيرادات العامة والمتبقي للايرادات الاخرى وهذا يعد طبيعي ومنطقي ومناسب في هذا التوزيع للإيرادات في دولة نفطية.

ثانيا. بعد تأميم النفط في العراق وكذلك الارتفاع الكبير في اسعار النفط في السبيعينات ١٩٧٣-١٩٧٩ حصل زيادة الصادرات العراقية وتنوع مجالات تصديرها ادت الى ارتفاع الإيرادات النفطية بصورة كبيرة جدا. واخذت نسبة الإيرادات النفطية بالارتفاع سنة بعد اخرى الى سنة ١٩٨٩ وبالمقابل انخفاض واضح في الإيرادات الضريبية والإيرادات الاخرى حيث حصل ارتفاع اسعار النفط وتأميم النفط والاستفادة من خط الانابيب للتصدير عن طريق المملكة العربية السعودية في فترة الثمانينات وأصبح عدم الاهتمام بشكل واضح في الإيرادات الضريبية وعدم رغبة الدولة العراقية بوضع نظام ضريبي وتشريعات ضريبية وتعديل في الهيكل الضريبي وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات الاخرى في الموازنة.

ثالثا. فترة التسعينات الذي كانت فترة صعبة جدا على العراق فتوقف تصدير النفط وانخفضت الإيرادات النفطية بشكل واضح بحيث اصبحت في سنة ١٩٩٤ تشكل ١٩% من الإيرادات العامة وكذلك الإيرادات الضريبية لاتشكل اكثر من ١٤% من الإيرادات العامة وذلك لعدم قدرة الدولة على فرض ضرائب بأسعار مرتفعة او خلق ضرائب جديدة وذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق من حيث انخفاض مستويات الدخول والانغلاق شبه التام للتجارة الخارجية للعراق من حيث الاستيرادات والصادرات وشحة المواد الاولية وغيرها ولكن بالمقابل

ارتفعت الإيرادات الاخرى نظرا لنشاط قطاع التصنيع العسكري فأخذ بالانتاج للسوق المحلي لمعظم السلع والخدمات الذي يحتاجها السوق العراقي بسبب ظروف الحصار الاقتصادي بحيث وصل الى ٦٧% من الإيرادات العامة في سنة ١٩٩٤ واستمر الارتفاع الى سنة ١٩٩٧.

رابعا. في سنة ١٩٩٧ وبعدها اخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع بسبب مذكرة التفاهم الغذاء والدواء مقابل النفط عتد ذلك وصلت الى ٤٩% من الإيرادات العامة وهذه نسبة طبيعية مشابهة للنسبة في سنة ١٩٧٠.

خامسا. في سنة ٢٠٠٣ اخذت بقفزة كبيرة جدا وتعد سنة حاسمة بالنسبة للاقتصاد العراقي وللايرادات النفطية نتيجة التغيرات السياسية التي حصلت في العراق وانتهاء الحصار الاقتصادي واصبحت الإيرادات النفطية تشكل ٩٨% من الإيرادات العامة اما الإيرادات الضريبية لا تكاد تذكر والإيرادات الاخرى ١,٥% فقط، حيث تعرضت المصانع والمعامل والشركات الى التخريب والنهب وتوقف العمل بها وترك الفلاحين اراضيهم الزراعية والهجرة الى المدينة وترك الريف حيث تعرضت هذه الاراضي الى التصحر والملوحة نتيجة تركها لفترة طويلة وعدم الاهتمام بها وتقريبا توقف دعم الدولة للفلاحين.

سادسا. خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٩ اعتبر النفط المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد حيث تراوح بين ٨٦%-٩٨% من الإيرادات العامة وبالوقت نفسه الإيرادات الضريبية لا تشكل اكثر من ٣%-٧% وذلك لوضع ضرائب جديدة مثل ضريبة الدخل على العاملين في القطاع العام والضريبة النسبية على الاستيرادات بـ ٥% والتي خصصت لاعادة اعمار العراق وفي السنوات الاخيرة فرضت ضرائب جديدة على الاتصالات للهاتف النقال وعلى شبكة الانترنيت ولكن هذا لا يعني ارتفاع في الإيرادات الضريبية ونظام ضريبي جديد ولكن بقى الاعتماد الرئيسي على الإيرادات النفطية في موازنة الدولة. ولكن الذي حصل في سنة ٢٠١٤ الهجمات التي تعرض لها ثلث العراق والعديد من المحافظات العراقية وتحسن في النشاط الاقتصادي ولكن وحصل فيها عزلة اقتصادية تامة عن الاقتصاد العراقي ادى الى العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي سنة ٢٠١٦ حصل ارتفاع في الإيرادات الضريبية وتحسن في النشاط الاقتصادي ولكن انخفاض في اسعار النفط بسبب حرب على داعش وحصل تخريب وحرق في العديد من الحقول النفطية والانابيب الناقلة للتصدير.

سابعا. تعرض العراق الى هزات سواء بأختلاف سعر النفط او بكمية انتاجه وتصديره، كما حصل نتيجة الازمة الصحية العالمية كوفيد-١٩ وكذلك تخفيض الصادرات وفق اتفاقيات اوبك ونتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الحجر الصحي وتوقف معظم القطاعات الاقتصادية العالمية نتيجة كوفيد-١٩. ويؤشر ايضا عدم قدرة الاقتصاد العراقي لخلق ايرادات اخرى تساهم في تكوين موازنة متوازنة متنوعة على سبيل المثال تغيير دولار واحد في سعر النفط حاليا يحقق مليار دولار في حين ان الدولة لم تحقق مليار دولار نتيجة الضرائب والكمارك على كافة الاستيرادات والتي تقدر غياب المليارات في السنة. كذلك صعوبة وعدم المرونة في التطبيق السليم والفساد وضعف السيطرة المصادر والنقاط الحدودية ادى الى نقص الإيرادات الاخرى غير النفطية.

من جانب اخر سوء استغلال الإيرادات الاخرى غير النفطية والكمركية والضريبية، فالدولة لا تستغل ايراداتها الاخرى بصورة صحيحة على سبيل المثال لاتوجد ايرادات تذكر من السياحة ومن معظم المؤسسات والمعامل الانتاجية والخدمية التابعة للقطاع العام وتعد متوقفة وعدم تحقيق اي ايرادات منها، فضلا عن ذلك والذي يعد سبب رئيسي استخدام البنى التحتية الضعيفة في

العراق كالطرق والجسور والإيرادات من الخدمات التي تقدمها الدولة لافراد المجتمع كقطاع الصحة والتعليم وغيرها. واؤشر اخيرا انه حتى ولو لم يتم تخفيض الإيرادات الاخرى غير النفطية كالكمارك والضرائب الاخرى فعليا الا ان الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية قلل من اهميتها نسبيا كموارد وارقام في جانب الإيرادات في الموازنة.

الموازنة العامة للعراق لسنة ٢٠١٨

تم اعتماد عرض موازنة ٢٠١٨ بكافة بنودها من جانب الإيرادات والنفقات وبأرقام فعلية وبالدينار العراقي بالشكل الآتي:

الإيرادات	النفقات
إجمالي الإيرادات النفطية ٧٩,٥٣٥,٣٩٣,٠٣٠	الرواتب والاجور وما في حكمها ٥٤,٤٤٨,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي الإيرادات غير النفطية ١,١٠٥,٤٦٧,٠٠٠	السلع والخدمات ١,٧٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	الدعم ١١,٠١٧,٠٠٠,٠٠٠
الضرائب المباشرة ٢,٩٥٥,٥٥٩,٠٠٠	(دعم المزارعين، البطاقة التموينية، اعادة النازحين، استيراد الطاقة، اجور كهرباء وماء، نفقات وقود وادوية)
	الكتب المدرسية ١٤٥,٠٠٠,٠٠٠
الضرائب غير المباشرة ٢,٢١٠,٠٠٢,٠٠٠	
الضرائب غير المباشرة الأخرى ١,٣٠٤,٠٠٠,٠٠٠	الفوائد ٤,٠٨٦,٠٠٠,٠٠٠
(الهاتف النقال، الانترنيت)	
الإيرادات الأخرى ٢,٨٥٨,٤٣٦,٠٠٠	
(الرسوم، ايرادات الرأسمالية، ايجار المباني، بيع المباني، لوازم وتجهيزات، ارباح شركات التمويل الذاتي، عقوبات، غرامات)	المديونية ٨,٢٤٧,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي الإيرادات ٨٩,٦٤٠,٨٦٠,٠٣٠	المصروفات الاخرى ٩٣٥,٠٠٠,٠٠٠
	المساهمات العربية والدولية ٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠
	البرامج الخاصة ١,١١٢,٠٠٠,٠٠٠
	المنح ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠
	تعويضات حرب الكويت ٧٧٢,٠٠٠,٠٠٠

	إجمالي النفقات التشغيلية ٨٣,٠٦١,٠٠٠,٠٠٠ الانفاق الاستثماري مشاريع نفطية ١٢,٧٤٧,٠٠٠,٠٠٠ مشاريع غير نفطية (التسلح، اعادة الاعمار، تنمية الاقاليم مشروعات البترو دولار وغيرها) ١٢,٤٥٥,٠٠٠,٠٠٠ إجمالي النفقات الاستثمارية ٢٥,٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠
	إجمالي الانفاق العام ١٠٨,٢٦٣,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: الوقائع العراقية، الموازنة العراقية لسنة ٢٠١٨.

وتأسيسا على ما جاء في الموازنة الفعلية لسنة ٢٠١٨ فقد قام الباحث بعرض الموازنة بنسب مئوية لتسهيل عرضها وكما موضحة بالجدول (٢).

الجدول (٢): النسب المئوية لكل البنود في الموازنة الفعلية ٢٠١٨

الإيرادات	النسبة المئوية من الإيرادات%	النفقات	النسبة المئوية من النفقات %
الإيرادات النفطية	٨٨	الرواتب والاجور وما في حكمها	٥٠,٢
الإيرادات غير النفطية	١,٣	السلع والخدمات	١,٥
الضرائب المباشرة	٣,٢	الدعم	١٠,١
الضرائب غير المباشرة	٢,٤	الكتب المدرسية	٠,١٣
الضرائب غير المباشرة الاخرى	١,٤	الفوائد	٣,٧
بقية الإيرادات الاخرى	٣,١	المديونية	٧,٦
		المصروفات الاخرى	٠,٨٦
		المساهمات العربية والدولية	٠,٤١
		البرامج الخاصة	١,٠٢
		المنح	٠,١٢
		تعويضات حرب الكويت	٠,١٧
		إجمالي النفقات التشغيلية	٧٦,٧
		الانفاق الاستثماري على المشاريع النفطية	١١,٧
		الانفاق الاستثماري على المشاريع غير النفطية	١١,٥
		إجمالي الانفاق الاستثماري	٢٣,٣

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الارقام الفعلية لموازنة ٢٠١٨.

كما يلاحظ من الموازنة الفعلية لسنة ٢٠١٨ ان الإيرادات النفطية تشكل ٨٨% والإيرادات الضريبية تقريبا ٧% والإيرادات غير النفطية ١,٣% والإيرادات الاخرى ٣%. في حين ٥٠% من النفقات للأجور والرواتب وان إجمالي النفقات التشغيلية تتمثل ب ٧٦% وإجمالي النفقات الاستثمارية ٢٣%، وهذا يعني ان ثلثي الموازنة تكون للنفقات التشغيلية.

وبهدف اعطاء تصور واضح لموازنة مقترحة وعرضها بعد الاخذ بنظر الاعتبار بنود الموازنة لسنة ٢٠١٨ بالامكان اقتراح سيناريوهين لأسوأ موازنة تشبه موازنة ٢٠١٨ ولأفضل موازنة يمكن اعتمادها.

الجدول (٣): أفضل موازنة للعراق مقترحة وعلى نفس بنود الموازنة الفعلية للعام ٢٠١٨

الإيرادات	النسبة المئوية من الإيرادات%	النفقات	النسبة المئوية من النفقات %
الإيرادات النفطية	٤٠	الرواتب والاجور وما في حكمها	٢٠
الإيرادات غير النفطية	١٥	السلع والخدمات	٨
الضرائب المباشرة	١٠	الدعم	٤
الضرائب غير المباشرة	١٥	الكتب المدرسية	٠,٢
الضرائب غير المباشرة الاخرى	٥	الفوائد	٣
بقية الإيرادات الاخرى	١٥	المديونية	٢
		المصروفات الاخرى	١
		المساهمات العربية والاجنبية	١
		البرامج الخاصة	١
		المنح	٠,٥
		تعويضات حرب	٠,٥
		إجمالي النفقات التشغيلية	٤١
		الانفاق الاستثماري على المشاريع النفطية	٢٩
		الانفاق الاستثماري على المشاريع غير النفطية	٣٠
		إجمالي النفقات الاستثمارية	٥٩

يتضح من أفضل موازنة مقترحة للعراق ان الاعتماد على الإيرادات النفطية بنسبة ٤٠% والإيرادات الضريبية ٣٠% والإيرادات الاخرى ١٥% من كافة النشاطات الاقتصادية والإيرادات غير النفطية ١٥% وهذا المقترح يجعل من تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية في الموازنة والاهتمام بالإيرادات الضريبية والاخرى.

في حين ان الرواتب والاجور تشكل ٢٠% من النفقات وان إجمالي النفقات التشغيلية ٤١% وان تقريبا ٦٠% للنفقات الاستثمارية وذلك لتنمية القطاعات الاقتصادية.

الجدول (٤): اسوأ موازنة للعراق مقترحة وعلى نفس بنود الموازنة الفعلية لعام ٢٠١٨

الإيرادات	النسبة المئوية من الإيرادات%	النفقات	النسبة المئوية من النفقات %
الإيرادات النفطية	٩٠	الرواتب والاجور وما في حكمها	٧٥
الإيرادات غير النفطية	١,٥	السلع والخدمات	٣
الضرائب المباشرة	٢	الدعم	١
الضرائب غير المباشرة	٢	الكتب المدرسية	٠,٥
الضرائب غير المباشرة الاخرى	١,٥	الفوائد	٢
بقية الإيرادات الاخرى	٣	المديونية	١
		المصروفات الاخرى	٠
		المساهمات العربية والاجنبية	٠,٥
		البرامج الخاصة	١
		المنح	٠,٥
		تعويضات حرب	٠,٥
		إجمالي النفقات التشغيلية	٨٥
		الانفاق الاستثماري على المشاريع النفطية	١٠
		الانفاق الاستثماري على المشاريع غير النفطية	٥
		إجمالي النفقات الاستثمارية	١٥

يتضح من اسوأ موازنة مقترحة للعراق من خلال الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتشكل ٩٠% من الإيرادات العامة في حين الإيرادات الضريبية لا تشكل أكثر من ٥% وتعد نسبة منخفضة جدا في الإيرادات العامة في حين بقية الإيرادات الاخرى ٣%. وان ٧٥% من الموازنة تكون للاجور والرواتب ومعظم الموازنة موجهة للنفقات التشغيلية والمتمثلة ب ٨٥% بينما النفقات الاستثمارية لا تتجاوز ١٥%.

وهذا مقترح من الباحثة قابل للنقاش ولكن اخذ جانبين اساسين في وضعه:

١. عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي في الإيرادات العامة.
٢. التوسع في النفقات الاستثمارية في الموازنة لضمان تحقيق ايرادات غير نفطية في الأجل المتوسط والطويل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: يمكن التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات:

١. ظهر نتيجة البحث ان هناك تذبذبات كبيرة في الموازنة العراقية من حيث ايراداتها المختلفة التي تأخذ بالارتفاع والانخفاض بشكل كبير خلال الفترة ٥٠ سنة.
٢. اعتمدت الموازنة ولعدة سنوات على الإيرادات النفطية ولكن هناك العديد من السنوات حصل فيها انخفاض كبير في اسعار النفط مما أثر بشكل كبير على حجم الإيرادات النفطية وخاصة في فترة

الحصار الاقتصادي على العراق وعندها حاولت الدولة من وضع موازنات بالاعتماد على مصادر اخرى للايرادات الضريبية وتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال وخلق وتنشيط قطاع التصنيع العسكري.

٣. ضعف خبرة لدى المتخصصين في وزارة المالية في اعداد الموازنة بحيث لم يتم الاستفادة من الفوائض النفطية لبناء اقتصاد مستقر منها اسباب اقتصادية وسياسية.

٤. لم تحقق الموازنات الانفجارية التي حصلت وخاصة في الخمسة عشر السنة الاخيرة الاهداف المطلوبة منها هذا من جانب وكذلك انعكس في الغاء دور اي مورد اخر للدولة غير الإيرادات النفطية بحيث وصلت الى ٩٥% من الإيرادات العامة.

٥. لم يتم الاهتمام بالضرائب كمورد اساسي في الموازنة كما في معظم دول العالم وضعف دورها بشكل كبير بسبب قلة ايراداتها التي لا تذكر مقارنة بالإيرادات النفطية المرتفعة.

٦. ان الإيرادات الضريبية لم تنخفض بالسنوات الاخيرة التي تحصل الدولة معظمها كضريبة الدخل من العاملين في القطاع العام او في القطاعات الاخرى ولكن نسبتها انخفضت بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية الكبيرة.

٧. القوانين والتشريعات الضريبية في العراق والاعفاءات والاستثناءات الضريبية متقادمة ولم يتم تحديثا بما يتناسب والتغيرات الحاصلة في العراق.

٨. عدم جباية الضرائب الكمركية بصورة صحيحة وخاصة ان حجم الاستيرادات في العراق كبير جدا من جانب وعدم جباية الضرائب من القطاع الخاص، فضلا عن الفساد المالي والاداري في الدوائر الضريبية والتي يمكن ان تشكل نسبة مهمة من الإيرادات العامة.

ثانياً. التوصيات: بالإمكان اقتراح مجموعة من التوصيات ومنها:

١. التقليص من الفائض الكبير من الموظفين والعاملين في القطاع العام وذلك من خلال خصخصة مؤسسات القطاع العام وبيعها الى العاملين فيها وللقطاع الخاص بشرط ضمان استمرار العمل بها من قبل الموظفين والعاملين فيها ولايتم التخلص منهم الا بضوابط قانونية متفق عليها.

٢. تقوم الدولة بأنشاء وبناء مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وتعمل على تشغيل الافراد العاطلين عن العمل او تعرضها للبيع لأفراد المجتمع وعندها تحقق وفورات مالية للدولة وان تكون هذه المشروعات منظمة ومخططة وحسب حاجة الاقتصاد والسوق لها وليس عشوائية او لانتاج سلع وخدمات غير ضرورية

٣. الاستفادة من تجارب الدول الاوربية والاسلوب الذي استخدمته بعد الحرب العالمية الثانية في اعادة اعمار اقتصادياتها من خلال عمل بأسلوب التعاونيات (co-op) على سبيل المثال بدأت في فرنسا من خلال مصرف الاعتماد الزراعي والتعاون الزراعي وهي اكبر انواع التعاونيات حيث تضم اكبر عدد من الافراد الذين لديهم حسابات مصرفية في هذه المصارف والتعاونيات تكون على مستوى كافة النشاطات والقطاعات ويحصل في هذه الحالة يجمع عدد كبير من الافراد الذين يمارسون نفس المهنة الحرفية ان يعملون وياسسون مشروعات تفيد الافراد والاقتصاد.

٤. اعادة اعمار المعامل والمصانع (المتوسطة والكبيرة) التابعة للدولة (التصنيع العسكري سابقا) وبيعها للأفراد على شكل أسهم حصرا لتصبح شركات مساهمة يملكها الافراد.

٥. دعم المشروعات الخاصة المتلكأ من قبل الدولة واعادة تشغيلها لتأخذ دورها في الاقتصاد.

٦. اضافة الى تشكيلات هيئات الاستثمار الموجودة حاليا نقترح تأسيس مكاتب متخصصة ذات كفاءة عالية تحتوي على مجموعة من الخبراء العراقيين (والاجانب) لتقديم النصح والمساعدة والاستشارة للافراد الذين يرغبون بتأسيس مشاريع جديدة او تطوير مشاريعهم ولحل المشكلات التي تواجههم ويفضل ان تكون هذه المكاتب على تماس مع القطاعات الاقتصادية ويمكن الاستفادة من الجامعات والمؤسسات التعليمية فضلا عن غرف التجارة والصناعة لتقديم المساعدات بهذا الخصوص.

٧. دعم القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية بتنفيذ ندوات ومؤتمرات متخصصة على ان تملك الجهات المنظمة صلاجية كافية للتدخل في معالجة المشكلات والسلبيات التي تواجه هذه القطاعات الاقتصادية ومحاولة العمل على حل المشكلات.

٨. منح اعفاءات ضريبية عن المشروعات وبالتحديد في السنوات الاولى من تأسيس المشروع ويستمر هذا الدعم للشركات الناجحة والتي لها مشاركة كبيرة في السوق المحلي وتنتج من السلع والخدمات البديلة عن الاستيرادات.

٩. اعداد هيكل ضريبي يقوم على اسس موضوعية وعلمية يقوم اساسه على ضريبة القيمة المضافة التي تفرض على كافة السلع والخدمات التي تستهلك من قبل كافة افراد المجتمع وبكل انواعها الضرورية والكمالية واعادة النظر بها بشكل دوري وان تتمتع بالمرونة وقابليتها للتغير بسرعة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

١٠. وضع ضرائب على الاستيرادات صعبة على استيراد السلع الردئية وعلى السلع المماثلة والمنتج محليا وذلك لتشجيع الاستثمار المحلي والانتاج المحلي والحد من الاستيرادات.

١١. اعادة النظر في جميع انواع الضرائب العراقية (الدخل، العقار، الانتاج) لتقادم الهيكل الضريبي من حيث انواع الضرائب واسعارها وعدم ملاءمتها مع البيئة الحديثة للاقتصاد العراقي.

١٢. اعادة النظر في الضرائب المنتجات المحلية والمشابه لضريبة (المكوس) وتفعيلها بحيث تكون عادلة ومفيدة.

١٣. محاربة الفساد الاداري والمالي والذي أصبح من الصعب حصره في الضرائب والكمارك وغيرها.

١٤. الاستفادة من خبرات المتخصصين في القطاعات الاقتصادية والمالية والتعليم العالي بالقيام باعداد دراسات معمقة للموازنة العراقية والتغيرات الرئيسية التي حصلت فيها من حيث مصادر تمويلها وتحديد الاخطاء التي حصلت في اعداد هذه الموازنات بهدف تشخيص نقاط القوة والضعف ولعدة سنوات منذ سنة ١٩٥٨ ولحد الآن.

١٥. هنالك مجالات عديدة تستطيع الدولة استغلالها في تحقيق موارد اقتصادية ولم تستغلها لحد الان بصورة صحيحة مثل دعم القطاع الخاص بمنحهم للقروض في اقامة المشروعات والاستفادة من المؤسسات والمنشآت التابعة للدولة والإيرادات السياحية وخاصة في المناطق الجنوبية والمؤسسات الاخرى التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من دون ان يكون لديها مردود اقتصادي.

١٦. محاولة الاستفادة من ايرادات القطاع الصحي والتعليمي من قبل الدولة لتغذية الموازنة العامة.

المصادر

١. الموازنة العراقية لسنة ٢٠١٨.

٢. وزارة المالية على الموقع: http//www.mofgov.iq/pages/MainMof.aspx

٣. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

٤. احمود، رائد فوزي، ٢٠١٠، الوضع الاقتصادي الراهن في العراق الى مصاف الدول الافقر والاكثر تخلفا في العالم، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
٥. السيد علي، عبد المنعم، ١٩٩٨، الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٨، بيروت.
٦. الربيعي، فلاح خلف علي،٢٠٠٧، تحليل اتجاعات التحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.
٧. الزبيدي، حسن لطيف كاظم،٢٠٠٥، المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٣
٨. الويس، خولة سليمان، ١٩٩٨، الآثار الاقتصادية للحصار في التمويل والتضخم والاستخدام، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
٩. جواد، فاطمة عبد وعلي، ناجحة عباس، ٢٠٠٦، الآثار الاقتصادية للضرائب من وجهة نظر احصائية للمدة ١٩٧١-٢٠٠٥، المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية، العراق
١٠. خليل، شذى، ٢٠١٩، موازنة ٢٠٢٠ انتكاسة للواقع الاقتصادي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية.
١١. داود، ابتهال محمد رضا، ٢٠١٧، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والآفاق المستقبلية، مجلة دنانير، العدد الثامن، جامعة بغداد، العراق
١٢. زيني، محمد علي، ٢٠٠٦، الاقتصلد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،١٠٣ سلسلة محاضرات الامارات.
١٣. زيني، محمد علي، ٢٠٠٩، الاقتصاد العراقي، الطبعة الثالثة، المملكة المتحدة، لندن
١٤. شاني، سلام كاظم، ٢٠١١، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق ١٩٨٨-٢٠٠٩، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
١٥. علوان، حسن عباس، ٢٠١٣، منهجية القيادات العليا في اصلاح الواقع الفاسد وتوجيه المؤسسات الحكومية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق.
١٦. عيد، احمد، ٢٠٢٠، انخفاض اسعار النفط: اسبابها وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية.
١٧. كاظم، ثامر عبد العالي،٢٠١٧، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١
١٨. قصي، همسة، ٢٠١٠، أثر الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي، جامعة النهرين، مركز دراسات النهرين.
١٩. فيهمر، سابا ومنصور، ماريو وباسيلي، غريغوري، ٢٠١٧، الاقتصاد العراقي، صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى.
٢٠. معروف، مأمون آدم، ٢٠١٦، أثر انخفاض اسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية.
٢١. ياسر، صالح، ٢٠١٣، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة، حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق.